جامعة دمياط
كلية الآداب
قسم الاجتماع

معوقات تمكين المرأة في التنمية

إعداد

أ / منار عبد العال راشد القلا

المسجلة لدرجة الدكتوراه في الآداب قسم علم الاجتماع

إشراف:

أ.د/ محمود عبدالحميد حسين علي كمال
أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع
بكلية الآداب - جامعة دمياط

د/ أماني زاهر شحاتة محمد
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة دمياط

المقدمة

شغلت قضايا المرأة فى الوطن العربى إهتمامات الباحثين فى علم الإجتماع بإعتبار المرأة عنصراً فاعلاً فى المجتمع يقع على عاتقه الجزء الأكبر من مهمات المجتمع بدأً بالأسرة نواة المجتمع الإنسانى إلى علاقتها بمؤسسات المجتمع ، ولأن تنمية المجتمع عملية مستدامة تستحسن أكبر عددمن المؤسسات والجماعات والأفراد للمشاركة فيها بهدف إحداث تغيير إيجابى فى أوضاعه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية لكى يتمتع أفراده بنوعية حياة أفضل مما كان عليه .

والتنمية عملية شاملة تتصل بالعلاقات البنى الإجتماعية والقيم والأطر الثقافية وبحجم الإنتاج ووسائله .

وهى أيضاً عملية حضارية تستهدف فى جانبها الثقافى تحسين أساليب الحياة وطرائف العيش للأفرادالمجتمع ، وعليه فإن التنمية تعنى إنبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة وبيان دور العنصر البشرى كمحور أساسى للتنمية بكل أبعادها من أجل تغيير الأوضاع التقليدية المهمشة التى لم تعد تساير متطلبات المجتمع المعاصر والمواكب للعولمة .ولان المرأة عنصر من عناصر المجتمع البشرية فإن قضايا المرأة وتحسين أوضاعها وتعزيز مساهمتها التنموية تحتل مساحة كبيرة من إهتمامات العالم المعاصروما أثبتته التجارب أن ثروات الأمم تقاس بما لديها من ثروات بشرية وما تتميز به من قدرة وخبرة فى دفع عجلة التنمية والإرتقاء بمستوى المعيشة .

ولان الحديث عن تنمية المرأة نقطة تقاطع ما بين ثقافة (العزل والتهميش) وبين (ثقافة النوع والمشاركة)

فالثقافة السائدة تحول المرأة إلى كائن مهمش فاقد لأبسط حقوق الإنسانية بإسم الشرف مرة والحفاظ على القيم مرة أخرى. وبإعتباره من الموضوعات الشائكة والبالغة التعقيد ونظراً لكل وجهات النظر والأراء المتعددة بشأنه فمشاركة المرأة كانت ومازالت

مرهونة بظروف المجتمع الذى تعيش فيه حيث تتوقف درجة هذه المشاركة عما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات إجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور لذا فإنه لا يمكن مناقشة المعوقات الإجتماعية والثقافية دون التطرق لظروف المجتمع السياسية والإقتصادية .

وعلى الرغم من المكاسب الكثيرة والرائعة التى تحققت للمرأة مؤخرا فإنه لايزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات التى تحول دون تفعيل مشاركة حقيقية للنساء فى الوطن العربى بحيث لم يسمح الحديث تفعيل المشاركة للمرأة ترفا أوبحث عن حقوق على النمط الغربى . إنما هو ضرورة ملحة يجب أن يتعامل معها مختلف المؤسسات من حكومة وإعلام ومؤسسات المجتمع المدنى ،فلا تزال المشاركة الحقيقية للمرأة متعثرة وأمامها الكثير لتصل إلى المشاركة الحقيقية .فهذا الموضوع بحاجة للدراسة والتعمق بصورة أوسع وأشمل . لمواجهة هذه المشكلة التى أصبحت تمثل عبئاً على عاتق المجتمع المصرى.وفى هذه الدراسة تحاول الباحثة إلقاء الضوء على موضوع المعوقات الإجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة فى برامج التنمية، بهدف التعرف على أسباب المعوقات الإجتماعية والثقافية للمرأة ، والأثار التى خلفتها هذه المعوقات على المرأة، ومعرفة المشكلات التى تواجه المرأة سواء كانت مشكلات سياسية أو إجتماعية أو ثقافية أو إقتصادية أو دينية.

أولاً: مشكلة الدراسة: Problem of study

تنامت قضايا المرأة فى المجتمع بصورة واضحة فتهتم هذة الدراسة بتسليط الضوء على قضية من قضايا المرأة وهى المعوقات الإجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة فى برامج التنمية فتعتبر قضية المرأة والإهتمام بقضاياها غاية ووسيلة فى نفس الوقت فهى غاية بإعتبارها إنسان له حق الإنسان الذى كرمه الله فى أن يعيش حياته ويستمتع بحقوقه وهى لن تستطيع أن تعيش هذه الحياة الكريمة وأن تستمتع بهذه الحقوق المشروعة إلا اذا أتيحت

لها فرص النماء وهى وسيلة بإعتبار أن تحقيق أهم أدوار المرأه هى رعاية الأسرة والإسهام فى التنمية ولا يمكن أن يتحقق إلا إذا أهلت لهما المرأة تأهيلا كافيا .

مشاركة المرأة فى التنمية من الموضوعات الهامة فى حياتنا وترجع أهميته إلى أن الكثيرين أدركوا إهمال نظريات التنمية والتجديد والدور الذى تلعبه المرأة وخاصة أن المرأة تمثل ٤٨.٩% من تعداد السكان مما يعكس الاستفادة من مجهودتها بإعتبارها نصف المجتمع . وقد ترتب عللى هذا الإهمال تشوية طبيعة التنمية والفشل فى تشخيص الحلول القومية للمشكلات الإجتماعية والثقافية وعلى الرغم من قيام المرأة بأعباء أكثر داخل وخارج المنزل إلا أن فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية فى المجتمع المصرى منخفضة بشكل كبير وهذا ما أكده المجلس القومى للمرأة أن نسبة مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى ٢٣% وأن معدل البطالة يبلغ أكثر من أربعة أضعاف معدل البطالة بين الرجال (٢٢.٦% مقارنة بالرجل ٤.٩%[i] حيث تواجه هذه المشاركة الكثير من العقبات والمعوقات الإجتماعية والثقافية مع إيماننا بأن هناك عددمن المعوقات الأخرى التي لن يتطرق لها هذا البحث بل سينحصر إهتمامنا على المعوقات الإجتماعية والثقافية.

يعتبر تهمش المرأة وإبعادها عن أداء دورها الفعال فى عملية التنمية فضلا عن عوامل أخرى يتأتى بتأثير المعوقات الإجتماعية منها ما تعانيه المرأة من تميز قائم على أساس الجنس أو النوع وحرمانها من التعليم وإرتفاع معدلات الأمية فى صفوف النساء مقارنة بالرجال وحصر وظيفتها على الإنجاب وتربية الأبناء وشوؤن المنزل أدى إلى تقليص دورها فى العمل فى مجالات الحياة

تهتم هذه الدراسة بالمرأة بصفة عامة أى كانت ريفية أو حضرية وعلى طبيعة المعوقات التي تواجه كل منهما كل على حسب مجتمعه ومن المفترض أن المرأة الريفية مثل مثيلتها الحضرية ولكن بصورة أعمق وأشمل نظرا لما يعانيه الريف من تخلف يترك أثرا واضحا على المرأة كإرتفاع الأمية والتفاوت الظالم بينها وبين الذكور الذى يتخفى

خلف ستار العادات وتشير أيضا دراسات كثيرة إلى أن أهم الإستراتيجيات التي تعتمد عليها عملية التنمية الناجحة هى مشاركة المجتمع بأكمله بمعنى مشاركة جميع فئاته من رجال ونساء وشباب للعمل على تحسنه بإستمرار والتجاوز عن واقعهم المتخلف ومن ثم فإن إهمال المشاركة للمرأة فى كافة عمليات ومراحل التنمية يلحق الضرر بالمجتمع وذلك لان إغفال الطاقة البشرية التي تمثل نصف المجتمع يعد من الخطورة فى وضع الخطط التنموية وتنفيذها لذلك يصبح من الضرورى خلق الظروف المواتية لتضطلع المرأة بدورها كما يجب حيث العمل على إزالة المعوقات التي تقف فى سبيل تحقيق المرأة دورها ، كل هذا وأكثر جعل دورها مهمشا وطبع شخصيتها بالسلبية لذلك دعت الحاجة لإجراء هذه الدراسة والوقوف على تلك المعوقات لمعرفة مدى إعاقتها للمشاركة فى التنمية والخروج من هذة المشكلة حتى تقوم بدورها فى الخطط التنموية لذلك هذه الدراسة معنية بدراسة المعوقات الإجتماعية والثقافية التي تحد من قيام المرأة بدورها التنموى بمعنى تلك المحددات القيمية التي فرضها المجتمع وجعلها تحد من إشراكها فى الأنشطة التنموية .

ثالثاً: أهداف الدراسة: Goals of study

لكل بحث هدف أو غرض حتي يكون ذا قيمة علمية ([ii]) وفي ضوء التحديد السابق لمشكلة الدراسة الراهنة تنطلق الدراسة من هدف رئيسي وهو (التعرف على المعوقات الإجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة فى برامج التنمية) وإتساقا مع الهدف الرئيسى قد تضمنت الأهداف ما يلى :

١) التعرف علي طبيعة المعوقات الإجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة فى برامج التنمية .
٢) التعرف على أهمية مشاركة المرأة فى برامج التنمية .
٣) الكشف عن أهم العقبات والمعوقات التى تحول دون مشاركة المرأة فى برامج التنمية .

٤) التحقق من وجود معوقات تلازم المرأة بالفعل فى القيام بالأنشطة المجتمعية والبرامج التنموية

٥) التوصل إلى مجموعة من الأليات والتوصيات التنفذية التى من شأنها تحسين دور المرأة فى العملية التنموية . وتحديد الدور المتوقع من هذه المؤسسات لمواجهة هذه المعوقات .

رابعاً: تساؤلات الدراسة: Questions of study

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي وهو (ما اهى أهم المعوقات الإجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة فى برامج التنمية) ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

١) ما طبيعة المعوقات الإجتماعية والثقاقية لمشاركة المرأة فى برامج التنمية ؟

٢) ما أهمية مشاركة المرأة فى البرامج التنموية ؟

٣) ما العقبات والمعوقات التى تحول دون مشاركة المرأة فى برامج التنمية ؟

٤) ما أهم العقبات التى تلازم المرأة فى القيام بالأنشطة المجتمعية والبرامج التنموية ؟

٥) ما الرؤى المستقبلية للوصول للتوصيات التنفذية التى من شأنها تحسين دور المرأة فى العملية التنموية وتحديد الدور المتوقع من المؤسسات لمواجهة هذه المعوقات ؟

ومن هنا تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما:

(١) الأهمية النظرية:

تكمن أهمية الدراسة الراهنة فى إثراء التراث البحثى ومحاولة إضافة ماهو جديد على الدراسات السابقة لأحد الموضوعات البحثية المهمة فى علم إجتماع المرأة وهو ما

يمكن أن يقدم معلومات مهمة عن أسبابه ومظاهره وهو ما يهم قطاع كبير من المهتمين بقضايا المرأة وذلك فى ضوء إستخدام النظرية النسوية والبنائية الوظيفية التى توضح واقع المعوقات الإجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة فى برامج التنمية وذلك لتأكيد ملائمة هذه النظرية لموضوع الدراسة .

(٢) الأهمية التطبيقية:

تكمن الأهمية التطبيقية للبحث فى محاولة التوصل إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بمعوقات مساهمة المرأة فى التنمية

تلك النتائج يمكن أن تسهم فى تبصير صانعى القرار حول مواجهته ووضع الحلول والمقترحات اللازمة للحد من الآثار السلبية لها . بالإضافة إلى النتائج التى يمكن أن نتوصل اليها فيما بعد من قبل المؤسسات الخاصة بتنمية وعى المرأة .

مفاهيم الدراسة

العائق: الحاجز الذى يقف (يحول) دون تحقيق الأهداف .([iii]) تعرف المعوقات بأنها العقبات التي تقف أمام استثارة دافعية الناس وفاعليتهم وإيجابيتهم فى مواجهة مشكلات مجتمعهم والمبادرة فى الإسهام فى وضع الحلول لها .([iv])

المعوقات الثقافية :أشهر تعريف للثقافة هو تعريف الأنثروبولوجى (إدوارد تايلور) هى ذلك الكل المركب الذى يضم المعرفة والإعتقاد والفن والأخلاق وكل الملكات الأخرى التى يكتسبها الإنسان من حيث عضو فى المجتمع.

هى الكل المكون من القيم والمعتقدات والمعايير والتفسيرات العقلية والرموز والأيديو لوجيا وما شاكلها من الأنماط الأخرى

هى إشارة للنمط الكلى لحياة شعب ما والعلاقات الشخصية بين أفراده وتوجهاتهم ([٧])

المعوقات الإجتماعية :

القيم الإجتماعية والإتجاهات السلبية السائدة (فى عدة عوامل داخل الأسرة أو خارجها) الأسرة – الدين – الطبقة وكل ما يرتبط بالمجتمع .

هى مجموعة السلبيات الإجتماعية والتواكلية السلبية – عدم الإيمان بالجديد والخوف من المستحدث وعدم تقدير قيمة الوقت وعدم الإعتراف بأن المرأة لها دور فى المجتمع سوى داخل بيتها .

ثانيا : مفهوم المشاركة :Participation

هى وسيلة لتحقيق التنمية وفى نفس الوقت غاية فى ذاتها .، ويقصد بها كافة الجهود التى يبذلها المواطنون رجالا ونساء للإسهام الحر الواعى فى صياغة نمط الحياة لمجتمعهم فى جميع مجالات التنمية بالتعاون مع أجهزة تنمية المجتمع .([vi])

كما ينظر إليها على أنها تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا مع الجماعة التى يعمل فيها ويعيش بين أفرادها بما يمكنه من تعبئة جهوده وطاقاته لتحقيق أهدافها وتحمل مسؤليته ازائها بوعى ([vii])

المرأة : هى النوع الثانى للجنس البشرى فالجنس لفظ عام ينقسم إلى مدلولين الذكر والأنثى وهما يشتركان فى خصائص مشتركة لا تميز بينهما فيكمل الرجل والمرأة كل منهما الأخر كل منهما له خصائصه ومميزاته الخاصة ووظائفه التى تختلف عن الأخر ([viii]).

رابعا : التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية فى القرن العشرين حيت أطلق عليها عملية تأسيس نظم إقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية ، و يشير المفهوم لهذا التحول بعد الإستقلال فى الستينات من هذا القرن فى أسيا وأفريقيا وتبرز

أهمية مفهوم التنمية فى تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والتقدم والإنتاج .

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره فى عصرالإ قتصادى البريطانى (آدم سميث) فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه فى المجتمع كان التقدم المادى Physical Progress والتقدم الإقتصادى Economic Progress

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض إقتصاديات أروبا الشرقية فى القرن التاسع عشر كانت الإصطلاحات المستخدمة (التحديث) و(التصنيع)

ثانيا: البنائية الوظيفية : Structural Functionalism

تعددت مسميات هذه النظرية وأطلق عليها إسم البنائية الوظيفية أو النظرية الوظيفية التقليدية وتشكل هذا الإتجاه فى القرن التاسع عشر ، وذلك فى مولفات عالم الإجتماع الفرنسى" أميل دور كايم" وعالم الإجتماع البريطانى "هربرت سبنسر" وعالمى الإجتماع" تالكوت بارسونز" و "روبرت ميرتون ".

وتعتبر الوظيفية من أهم النظريات الإجتماعية و أكثرها شيوعا فى علم الإجتماع .

والفكرة الأساسية التي تؤكدها هذه النظرية هى أن لكل جزء من أجزاء البناء الإجتماعى وظيفة هامة يوديها والتى يسعى من خلالها إلى إشباع احتياجات الكائن الإنسانى فى المجتمع .

من المبادى الأساسية التي يؤكدها هذا الإتجاه النظرى ، أن المجتمع يسعى دائما على تحقيق التوازن والإنسجام بين أجزائه فإذا حدث خلل ما فى أى جزء نجد أنه يؤثر على بقية أجزاء البناء الإجتماعى والمجتمع ككل .([ix]) ، كما أنها اتخذت شكل التحليل

المنهجي المنظم للوقائع الاجتماعية والنظم، ثم تحولت بعد ذلك لأيدولوجيا تسعى إلى المحافظة على الأوضاع القائمة([x]).

ترى المدرسة الوظيفية أن المجتمع نظام معقد تعمل شتى أجزائه سويا لتحقيق الإستقرار والتضامن بين مكوناته ، ووفقا لهذه المقاربة فإن على علم الإجتماع استقصاء علاقة مكونات المجتمع بعضها ببعض وصلتها بالمجتمع برمته .ويمكن على هذا الأساس تحليل المعتقدات الدينية والعادات الإجتماعية ، بإظهار صلتها بغيرها من مؤسسات المجتمع ولأن أجزاء المجتمع المجتمع تنمو بصورة متقاربة بعضها مع بعض .

وقد إستخدم الوظيفيون ومنهم كونت "و"دوركايم " مبد أ المشابهة العضوية للمقارنة بين عمل المجتمع وما يناظره فى الكائنات العضوية و يرى هؤلاء أن أجزاء المجتمع و أطرافه تعمل سويا وبصورة متناسقة كما تعمل أعضاء الجسم البشرى ، لما فيه من نفع للمجتمع بأكمله وليتسنى لنا دراسة أحد أعضا الجسم كالقلب على سبيل المثال فإن علينا أن نبين كيفية إرتباطه مع أجزاء الجسم الأخرى ووظائفه . وبالمثل فإن تحليل الوظائف التي يقوم بها أحد تكوينات المجتمع يتطلب منا أن نبين الدور الذى تلعبه فى إستمرار وجود المجتمع ودوام عافيته .

أكدت الوظيفية على أهمية الأخلاق فى الحفاظ على النظام والإستقرار فى المجتمع ويتجلى النظام الأخلاقى عندما يشترك الناس فى المجتمع على نظام قيمى واحد ، أكدوا أيضا على أهمية " النظام والتوازن " على أنهما يمثلان الحالة الإعتيادية للمجتمع ، ويرتكز التوازن على وجود إجماع أخلاقى بين أعضاء المجتمع، دور كايم أكد على أهمية الدين لانه يوكد تماسك الناس بالقيم الإجتماعية وبالتالى يسهم فى صيانة التماسك الإجتماعى

أكد على أهمية التضامن الإجتماعى Social Solidarity والتي يتم تدعيمه بالثقافة والمعايير الجماعية

خلق مصطلح الوقائع الإجتماعية التي تحدد سلوك أفراد المجتمع من خلال البنية الإجتماعية والمادية للمجتمع .

وربما كان التفكير الوظيفى يحتل مكانة الصدارة بين التقاليد النظرية فى علم الإجتماع لوقت طويل ولا سيما فى الولايات المتحدة وكان بارسونز و روبرت ميرتون أبرز الداعين إلى هذا التيار .([xi])

وفيما يلى الدعائم الأساسية التي يرتكز عليها النظرية

أولا : العلاقة بين الفرد والمجتمع .

إن الأفراد فى التصور الوظيفى يستجيبون لمتطلبات مجتمعاتهم ويجدون مكانهم فى إطار النظام الإجتماعى العام ، وهم يتجهون إلى الإرتباط بذلك الوضع الذى يحدده المجتمع لهم ، وإنهم يستطيعون التغيير لكن هذا التغيير لابد أن يتم بالطريقة التي يرسمها المجتمع لهم ويحددها ، ومن ثم فإن بالمجتمع بالنسبة لإتجاه الوظيفى هو العنصر الفعال والناشط بين دور الأفراد يتسم بالسلبية والتبعية ، فالأفراد بالنسبة للإتجاه الوظيفى مجرد أدوات وملكيات خاصة للمجتمع .

ثانيا : مفهوم النسق اللإجتماعى .

يعد مفهوم النسق الإجتماعى واجدا من المفهومات المركزية فى الإتجاه الوظيفى وسماته التوازن والتحديد والترابط فالنسق الإجتماعى هو نسق متوازن والسمة الثانية هى التحديد ، بمعنى أنه يمكن تحديد العناصر الداخلة والمكونة للنسق وتمييزها عن تلك العناصر الخارجة عنها والتى لا تشكل أجزاء من مكوناته . فبجانب المحافظة على توازن النسق ينبغى المحافظة على تحديد مكوناته أو تغييرها تدريجيا وببط .

وتعنى السمة الثالثة الترابط

النسق الإجتماعى : تعبير عن موقف شمولى فى مواجهة الظواهر الإجتماعية ولا يمكن فهم أى عنصر ، سلوك ، فعل إلا بصفته جزء أو عنصر من نسق أوسع . (xii)

١) المحور الخاص بمعوقات مشاركة المرأة فى برامج التنمية

عدلى على أبو طاحون (المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية المحلية) ٢٠٠١[xiii]

أهداف الدراسة	١- التعرف على مكانة المرأة وأوضاعها من خلال رؤى العلماء ٢- التعرف على أهمية مشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية و مجالات أنشطة المشروعات التنموية الموجهة للمرأة . ٣- التعرف على أهم القيم والمعايير المعوقة لقيام المرأة بدورها في الأنشطة المجتمعية
منهج الدراسة	اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن
نتائج الدراسة	١- الزواج المبكر للنساء يحرمهن من المشاركة بسبب الانشغال بالأعمال الأسرية ٢- نقص الثقة في قدرات المرأة ٣- قصور التشريعات المتعلقة بعمل المرأة ٤- انخفاض قيمة التعليم لدى المرأة والإحساس بعدم الاستقلالية

الجوهرة ال سعود (قضايا سياسات توظيف المرأة السعودية وإمكانية الحلول)٢٠٠٣[xiv]

أهداف الدراسة	هدفت الدراسة التعرف على الوضع الوظيفى للمرأة فى القطاعين العام والخاص لتقييم السياسة الحالبية لتوظيف المرأة السعودية .
منهج الدراسة	إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى

نتائج الدراسة	١- أغلب الخريجات يفضلن العمل بالقطاع الحكومى ٢- لو توافر عمل حخاص يفضلن أن يكون من النساء فقط ٣- معوقات ثقافية وإجتماعية وأسرية تحول دون عمل المرأة السعودية

أولاً المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة في التنمية:

من أبرز سمات المجتمعات العربية ، تهمل المرأة كل صور المشاركة فى الحياة بشكل قسرى فى كثير من الأحيان وبشكل طوعى فى أحيان أخرى ، بشكل مباشر أو غير مباشر ومن أهم العقبات .

والمعوقات الاجتماعية هي تلك العقبات الخاصة بوضع المرأة فى الأسرة والمجتمع

وتتمثل هذه المعوقات فى العقبات التي تعترض المرأة لتنمو وتتطور وتسهم بكل بكل طاقاتها فى دفع حركة التنمية ، ومن الجدير بالذكر أن هذه العقبات من شأنها أن تقف حائلاً دون تقدم المجتمع بأكمله ، ولأن التنمية الحقيقية تعنى حُسن استغلال الموارد البشرية والمادية من أجل توفير الصحة والغذاء ، والثقافة والتعليم والعمل، والحريات لجميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن الجنس والدين والطبقة التي ينتمي إليها الفرد ، وحيث أن النساء يمثلن نصف الطاقة البشرية في أي بلد فإن التنمية لا تتحقق إلا بمشاركة النساء، فإذا تحققت الوحدة والتكامل فى الموارد البشرية والمادية داخل المجتمع، تحققت عمليات التنمية الشاملة بشكل جيد.

وبالرغم من ذلك لا توجد تنمية شاملة في أي مجتمع نظراً لوجود العديد من العراقيل والعقبات التي تتمثل في سوء توزيع الثروة، سوء توزيع السلطة، الصراع ، الاستغلال الظاهري بدرجاته، السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب الرجل([xv]).

تتمثل المعوقات الاجتماعية في النقاط التالية:

(1) سيطرة العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع:

أ_ محدودية إسهام المرأة في التنمية يعود إلى وضع المرأة التقليدي.

ب_ التمييز ضد المرأة ملموس منذ ولادتها إذ أنه مازالت بعض الأسر تفضل إنجاب الذكور عن الإناث.

ج_ عدم ممارسة المرأة حقها في اتخاذ القرارات ، على الرغم من أن الله سبحانه وتعالى أعطاها حقها في جميع الأديان السماوية والاتفاقيات والمواثيق الدولية ، كحقها في اختيار شريك الحياة إلا أن الأسلوب الوالدي هو الذي مازال سائد في اختيار الشريك.

د_ عدم الاعتراف بدور المرأة في العملية الإنتاجية .

خاصة المرأة الريفية التي تقوم بالأعمال الزراعية ،فضلاً عن الأعمال التي تقوم بها كربة منزل وزوجة وأم ، فهي لا تحصل على أجر لقيامها بالأعمال الزراعية ، كما أنها ظلت في المرتبة الثانية وينظر إليها الرجل كعامل ثانوي في حياته.

هـ- عدم تناسب المجالات الوظيفية المتاحة مع تخصصات المرأة ، وصعوبة التزامها بالوقت الكامل (الدوام الكامل) في العمل مما جعل الرجل يتدخل في معظم القرارات ، فضلاً عن تعدد مسئولياتها في رعاية الزوج والأبناء كان أحد مظاهر ضعف إسهام المرأة في عمليات التنمية.

و_ واجهت المرأة أيضاً نوعاً من التمييز الجنسي على مدى قرون مما جعل اشتراكها في ميدان العمل محدود.

ز_ وضع بعض النساء لا يترجم إلى مكاسب اقتصادية.

ح_ إشكالية التعليم بين الذكور والإناث وتفضيل تعليم الذكور عن الإناث كان له الأثر السلبي في حصول المرأة على التعليم اللازم لها في العمليات التنموية ، فمازالت فكرة حصول الفتاة على تعليم محدود سائدة في بعض الأسر المصرية ، ويرجع ذلك للعادات التي لا تسمح بخروج الفتاة لإكمال

يتناسب مع الإناث على الرغم من إختلاف الأدوار بين الرجال والنساء ليس على التكوين البيولوجى ولكن هذا الإختلاف مردود للثقافة فيتعلم الإناث الأدوار المتوقعة منهن من خلال التنشئة . ([xvi])

(2) عبء الفقر المتزايد الواقع على المرأة:

حيث شكل الفقر الواقع على النساء عبئاً واضحاً باقترانه بتزايد نسب الفقر في جميع أنحاء العالم، ففقر النساء له صلة مباشرة بانعدام الفرص الاقتصادية والاستقلال الذاتي وانعدام إمكانية الحصول على الموارد والحقوق الاقتصادية (كامتلاك الأراضي والميراث). محدودية إمتلاك المرأة لوسائل الإنتاج

تقاليد لاتسمح بنوريث المرأة حتى لا تنتقل الأملاك خارج عائلتها ، عدم وجود مصادر دخل خاصة بها

انتشار الفقر بين النساء وما أطلق عليه ظاهرة (تأنيث الفقر)

ففى مستوى العالم تشير إحصائيات أن ٦٠% من فقراء العالم من النساء

(3) القهر الاقتصادي:

يتمثل القهر الاقتصادي على النساء في أن معظمهن عاملات منتجات أو فلاحات يشاركن مشاركة فعالة في الدخل القومي سواء أكان زراعياً أم صناعياً أو رعوياً أو تجارياً ، أو على شكل خدمات متعددة خارج البيت وداخله له مردود إنتاجي غير مباشر ، ومع ذلك فإن الأغلبية من النساء لا تنتمي رسمياً إلى قوة العمل الاقتصادي، ولا تحصل على أجر نظيرعملها ويصبح القهر لها مضاعفاً ، حيث يشبه القهر الذي يقع على العبيد من حيث العمل المستمر ، ثم الحرمان من نتائج هذا العمل وعدم الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يوجبها هذا العمل، بالإضافة إلى حرمان الكثير من الفلاحات من التأمينات الاجتماعية بالرغم من تمثيلهم لأكثر النساء، كذلك حال الزوجات والعاملات والأمهات في البيوت وفى الأرياف ، لا تشملهن مظلة التأمينات والنقابات ، حيث تهدر حقوقهن من تحت سيطرة الرجل المطلقة ، ولا يمكنهن حق التصرف في أنفسهن ، صعوبة الحصول على قروض لانه يشترط منح هذه القروض ضمانات كافية وبالتالي تُهدر حقوقهن على كافة المستويات ، وتُهمل حاجاتهن الأساسية داخل الأسرة وفى المجتمع ،

وهنا يفسر لنا السبب في تجاهل التنمية لاحتياجات المرأة في الصحة والغذاء والعمل ، وبالتالي يعتبر قهرها المادي والاقتصادي عائق يحول دون تنمية المجتمع([xvii]).

(4) عدم المساواة في فرص التعليم والتدريب:

التعليم حق من حقوق الإنسان وهو أداة أساسية في تحقيق أهداف المساواة والتنمية والتعليم ، يفيد كلاً من البنات والبنين ويساهم في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، لذلك ينبغي أن يكون هناك مساواة في الوصول إلي هذه الفرص والحصول على المؤهلات التعليمية ، إذا أردنا أن يزداد عدد اللواتي يشكلن عناصر فعالة للتغيير ، كما يعد إلمام المرأة بالقراءة والكتابة مهمة لتحسين الصحة والتعليم والتغذية داخل الأسرة ، وبالتالي ينعكس ذلك على المجتمع([xviii])

إلا أن عدم مساواة الفرص تعرقل نمو المرأة وبالتالي تعرقل تنميتها.

وعلى الرغم من الانتشار والتوسع في التعليم إلا أن كثير من الأسر لا تزال تنظر إلى تعليم المرأة كنوع من الخطر الذي يفتح عينيها وعملها على أمور يجب أن تظل مجهولة ، وقد يجعلها تتمرد علي خضوعها للرجل داخل الأسرة ، مما قد يؤدي بالأسرة للتفكك ، وكأن تماسك الأسرة لا يتحقق إلا بخضوع المرأة للرجل ، في حين أن التماسك الحقيقي لا يتحقق إلا في جو من الحرية والعدالة بين أفراد الأسرة جميعاً ، كما أن التعليم ذاته مازال عاجزاً عن تلبية الحاجات الأساسية للتنمية ، ولم نخلق بعد أسلوب تعليم يلبي حاجاتنا ويحرر المرأة([xix]). فكثيراً ما تحرم البنت من مواصلة تعليمها الجامعي لعجز الأسرة عن دفع نفقاتها ومحدودية الموارد الاقتصادية للأسرة ، وكذلك لحاجة الأم لابنتها لكي تساعدها في أعمال البيت أو الرغبة في تزويجها، وكذلك من الممكن حرمانها من التعليم خوفاً من الاختلاط بالرجال ، ومن ثم فالتفرقة في التعليم كان السبب الأكبر في عرقلة المرأة نحو التنمية.

ما كشفته دراسات البنك الدولى : أن إرتفاع نسبة الأمية بين الإناث أكثر منها للذكور فى أرياف دول العالم

ووفقا لتقرير المجلس القومي للمرأة الصادر في عام 2014 فقد تمثل انخفاض دافعية الفتيات للانخراط في الكليات العلمية في الجامعات ومشاريع البحث والدراسات العلمية في تأثير الموروث الثقافي والعادات والتقاليد فالنسبة الغالبة من الفتيات ملحقات بكليات العلوم الإنسانية حيث تُصب معظم التخصصات التي تدرسها هذه الكليات في تعزيز الدور التقليدي للمرأة كمدرسة ومربية، كما أن هذه التخصصات لا يوجد عليها طلب كبير في سوق العمل ، بينما يقل التحاقهن بشكل ملحوظ في الفروع المطلوبة للعمل "كهندسة، البيطرة"([xx])

فحرمان المرأة من التعليم هو تعطيل لنصف طاقة المجتمع ([xxi])

لذلك تعليم المرأة وتحسين أوضاعها أحد مؤشرات تقدم المجتمع فالتعليم أساس التنمية ومدخل لتحسين نوعية الحياة ([xxii])

ثانياً: المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة في برامج التنمية:

إذا كان المجتمع يعني تجمعاً من الكائنات الإنسانية تربط بينهم الحاجات المشتركة والأهداف الجماعية ويحقق لديهم نمط من التفاعل والعلاقات المتبادلة يعتبر ضرورياً لإشباع حاجاتهم وغاياتهم فإن الحياة الاجتماعية تتطلب عادات مشتركة كما تتطلب أيضاً معتقدات وأفكار وهذه كلها العناصر التي تتكون منها الثقافة وتتميز الثقافة بعدة خصائص نذكر أهمها:

*الثقافة مكتسبة بالتعلم:

(2) الموروث الثقافي:

تشكل الثقافة التقليدية الموروثة الرافد الأكبر والمنبع الرئيسئ الذى يستقى منه أبناء المجتمع توجهاتهم ورؤيتهم فى النظر إلى الأشياء كما تساعدهم فى تحديد أحكامهم المعيارية وإصدارها على كل ما يحيط بهم فيما هو مرغوب فيه أو غير مرغوب ([xxiii])

أ_ السير والحكايات والملاحم الشعبية:

يعتبر التراث الشعبي أقصر الطرق وأسهلها لفهم طبيعة الرجل المصري ، فلو تأملنا الكثير من الأمثلة الخاصة بالمرأة لوجدنا منها ما يكرس القيم التقليدية فعلي سبيل المثال لا الحصر العادات من الممارسات التقليدية التي تعتبر تمييز ضد الطفلة منذ نعومة أظافرها

وهى تعبر عن أساليب كامنه فى المستبقات أو الأفكار الشائعة المسبقة عن المرأة حتى منذ وقبل ولادتها والتى تؤثر فى النظر إلى المرأة ومواقعها وأدوارها مثلما يؤثر عميقاً وكذلك عن نظرة الملرأة عن نفسها وتربيتها لأبنائها .([xxiv])

ودليل ذلك النظر فى الأمثال الشعبية : فهى تبلور الذهنية التقليدية العامة .

يقول السيوطى فى تعريف المثل نقلاً عن المرزوقى أنه جملة من القول مقتضبة من أصلها أو مرسلة بذاتها وتتسم بالقبول وتشتهر بالتداول فتنتقل عما وردت فيه إلى كل مايصح قصده بها .من غير تغير يلحقها فى لفظها وعما يوجه الظاهر إلى أشباهه من المعانى .فلذلك تضرب جذورها وإن جهلت أسبابها التي خرجت عليه([xxv])

الحزن عند ولادة الأنثى والفرح عند ولادة الذكر

تكرار الولادت لإنتظار الذكر

حالات الطلاق الناتجة عن إنجابالأنثى

التنمية والمرأة :

مشاركة المرأة فى التنمية تكتسب أهمية مزدوجة فى ظل العلاقة الجدلية الثنائية الواضحة بين المشاركة والتنمية فلايمكن أن يكون هناك تنمية حقيقية بدون مشاركة المرأة هذا إلى جانب الفجوة الواضحة بين الرجال النساء من حيث الإمكانات والفرص والخيارات والظروف الحياتية التي تجعل من النوع الإجتماعى عنصراً أساسياً لمفهوم التنمية بحاجة ملحة لإستثمار وتمكين المصادر البشرية النسائية ([xxvi])

بما أن المرأة تلعب دوراً حيوياً وفعالاً فى بناء المجتمع فهى اللبنة الأساسية فيه وهى كالبذرة التي تنتج ثماراً تصلح بصلاحها وتفسد بفسادها لذا علينا ألا نغفل دورها فى المجتمع .

دور المرأة فى التنمية هو نهج لمشاريع التنمية التي ظهرت فى عام١٩٧٠ والتى تطالب بمعالجة قضايا المرأة فى مشاريع التنمية وهو إدماج المرأة فى الإقتصاديات العالمية من خلال تحسين وضعهن والمساعدة فى التنمية الشاملة .

بدأ مخططى التنمية مع تزايد الوعى بقضايا المرأة فى عام ١٩٧٠ محاولة إدماج المرأة بشكل أفضل من مشاريعها لجعلها أكثر إنتاجية حيث قلبت فى البداية نهج دور المرأة فى التنمية الهياكل الإجتماعية القائمة فى البلد المتلقى ونظرت فى كيفية دمج المرأة بشكل أفضل فى المبادرات الإنمائية . ([xxvii])

وأنشا برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) شعبة خاصة للمرأة فى التنمية وتعزيز إجراء ملموساً لضمان مشاركة المرأة فى مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وأقرت ورقة الأمم المتحدة (إستراتيجية التنمية الدولية للعقد الثالث للأمم المتحدة الإنمائية التي صدرت عام ١٩٨٠ عدداً من النساء فى قضايا التنمية وهى تدعو النساء ليكون لهن دوراً نشطاً فى جميع القطاعات([xxviii]) وعلى جميع المستويات من برنامج العمل الذى إعتمده المؤتمر العالمى لعقد الامم المتحدة للمرأة ، وعلى كل من المستفيدين ، فعلى الالمرأة تدخل مهن التصنيع والتعليم والتكنولوجيا.

التنمية والمرأة :

التنمية الشاملة للمرأة لابد من أن ترتكز على عدة عوامل

*مدى إمكانية التوفيق بين دورى المرأة بوصفها مربية أجيال وبوصفها عنصر عاملاً فى مجتمعها

*ضرورة توسيع نطاق حقوق المرأة السياسية والتنموية

*الحقوق السياسية للمرأة فى ضوء تعاليم الدين وتقاليد الإجتماعية

نتائج خاصة بالبيانات الأساسية للمبحوثات

المرحلة العمرية

إتضح أن كل مفرادت العينة من النساء من الفئة العمرية الشابة فى الفئة من (٢٤: ٣٥) لكل من الريف والحضر

وتليها الفئة من (٣٥ : ٤٥) أيضاً فى كل من الريف والحضر

المستوى التعليمى

نتائج الدراسة الخاصة بالحالة التعليمة للمبحوثات الريفيات تدنى المستوى التعليمى للريف (تعليم تحت المتوسط) (إرتفاع نسبة الأمية)

أما بالنسبة للمستوى التعليمى للحضريات : إرتفاع المستوى التعليمى للحضر (تعليم جامعى)

الحالة الإجتماعية

كانت النتائج المتعلقة بالحالة الإجتماعية للمبحوثات من كل من الريف والحضر فى (الفئة متزوج)

دخل الأسرة

كانت النتائج المتعلقة بدخل الأسرة فى الريف فى الفئة (١٠٠٠: ٢٠٠٠)

تدنى فى الحالة الإقتصادية للريف

أما فى الحضر فكان الدخل يتراوح مابين (٢٠٠٠ : ٣٠٠٠)

عدد أفراد الأسرة

فى الريف نجد أن عدد أفراد الأسرة يترواح مابين (٢: ٤) ومن (٤: ٦) وكذلك تساوى الحضر فى عدد أفراد الأسرة من (٢: ٤) أفراد

نتائج متعلقة بمظاهر الدراسة :

فيما يتعلق بصور ومظاهر المعوقات الإجتماعية والثقافية للمرأة فلى التنمية

١- المعوقات الإقتصادية تاتى قائمة المعوقات التي تواجه المرأة وتجعلها تحد من المشاركة فى التنمية

٢- المعوقات الإجتماعية فى كل من الريف والحضر تقف عائقاً حول مشاركة فى التنمية

٣- المعوقات الدينية من أكثر المعوقات التي تواجه المرأة وخاصة الريفية نظراً للتحفظ الشديد للريف

٤- المعوقات السياسية : من اكثر المعوقات التي تواجه المرأة فى المشاركة فى التنمية

٥- المعوقات القانونية تحول دون مشاركة المرأة فى التنمية

٦- قلة المؤسسات فى الريف سبب من أسباب معوقات فى التنمية

٧- إهمال وسائل الإعلانم لدور المرأة فى التنمية

٨- قلة النساء التي يمتلكن فكرة عن مفهوم التنمية وبرامجها

٩- ضعف المشاركة السياسية للمرأة الريفية على عكس المرأة الحضرية .

نتائج متعلقة بأسباب الظاهرة

١) الحالة المتدنية للمرأة سبب من أسباب انتشار الظاهلرة وخاصة فى المناطق الريفية

٢) الحالة الإقتصادية للمبحوثات كما أكدن من خلال الإستبيان هو سبب رئيسى فى أن يعوق المرأة فى التنمية

٣) العادات والتقاليد والموروث الشعبى الخاطئ الذى يرى أن المرأم كاملة للعدد وأن من حق الرجل السيطرة على المرأة وإن لم يفعل ذلك فهو ساقط من تعداد الرجال

٤) ضعف الوازع الدينى لبعض الرجل ، وعدم إتباعهم لكلام الله وسنة رسوله وفهمهم الخاطئ للدين الذى يستطعون أن يحللوا به أخطائهم

٥) الصورة المتدنية للمرأة فى الإعلام وعرضها كمجرد سلعة سبب من أسباب النظرة الدونية للمرأة
٦) مواقع التواصل الإجتماعى التي تظهر المرأة فى صورة متدنية زكانها سلعة
٧) إهتمام المجتمع بفئة معينة من النساء كنساء الطبقات العليا وإهمال الطبقات الدنيا فى المجتمع.

نتائج متعلقة بأسباب المعوقات الإجتماعية :

أكدت الدراسة أن المعوقات الإجتماعية من أكثر الأسباب التى تعوق المرأة فى التنمية وما يندرج تحتها من معوقات أخرى سياسية وقانونية وإقتصادية

١) البيئة التي تسكنها المرأة (ريفية وحضرية)
٢) ذكورية المجتمع
٣) الإلتزام الأسرى
٤) صعوبة التعامل مع الأخرين
٥) ضعف دعم الأهل ، عدم الإستقلال المادى ، ضعف المسئولية الإجتماعية
٦) عمل المرأة
٧) تدنى المستوى التعليمى لبعض المبحوثات الريفيات خاصة
٨) عدم وعى المرأة ذاتها بأهمية مشاركتها فى التنمية

وأكدت الدراسة أن المرأة الريفية تماثل الحضرية فى المعوقات السياسية وأن مشاركة العمل فى العمل السياسى ضعيفة

١) أن مخاطر العمل السياسى من أهم الأسباب التي تواجه المرأة فى التنمية
٢) عدم وعى المرأة بأهداف منظمات الأحزاب وذلك لضعف التوعية من قبل مؤسسات المجتمع فى الحضر
٣) بينما فى الريف تنعدم المؤسسات وعدم وجود برامج توعوية للمرأة

ما يندرج من نتائج المعوقات الإقتصادية

١) عدم الإستقلال المادى للمرأة وتبيعتها للرجل

٢) ضعف المؤسسات فى تمويل الحملات النسائية

٣) عدم إستقلال المرأة إقتصاديا كان من أهم نتائج معوقات المرأة فى التنمية

ما يندرج من نتائج المعوقات القانونية للمرأة

أكدت المبحوثات أنه من أهم المعوقات التي تواجهها هى المعومات القانونية والتى أكدن على

١) عدم الإعتراف بحقوق النساء فى إختيار الزوج والزواج والطلاق وبعض الحقوق المدنية الأخرى

٢) عدم وجود قانون رادع يحد من قضية العنف ضد المرأة

٣) عدم وجود قوانين تحمى حق المرأة فى التعليم والعمل

نتائج متعلقة ب المعوقات الثقافية للمرأة

١) مازال الموروث الثقافى الذى ينظر إلى المرأة كأنها عامل ثانوى مؤثراً وخاصة على المرأة الريفية

٢) الصورة الراسخة عن صورة المرأة فى الأمثال الشعبية

٣) نظرة المجتمع للرجل على أنه هو مصدر الدخل

نتائج متعلقة بآثار المعوقات الإجتماعية والثقافية للمرأة

١) إنتشارظاهرة الفقر (تأنيث الفقر)

٢) البطالة بين النساء

٣) المحاكاة (ظاهرة التقليد) الآثا ر الثقافية التي نتتقل عبر الأجيال

٤) وأيضاً إنتشار بعض الآثار النفسية والصحية لدى بعض المبحوثات نتيجة إحساسهم بعد التقبل فى المجتمع .

أسباب متعلقة ب أسباب اللجوء المرأة للمؤسسات

تلجا بعض المبحوثات للمؤسسات لما جاء لسان أصحاب المقابلات فيمايتعلق بالقضية

١) قلة المساعدة المادية (الأسرة – الزوج)
٢) الرغبة فى أخذ الحق عن طريق قانونى
٣) الحصول على تمويل إقتصادى لبداية مشروع أو عمل مدر للدخل
٤) تذهب المعيلات للحصول على معاش أو مصدر دخل

نتائج متعلقة بدور الجهات المختصة والمسئولين فى الحد من المعوقات الإجتماعية والثقافية للمرأة

أولاً: دور(هيئات المجتمع المدنى للحد من الظاهرة) (المجلس القومى للمرأة)

١) تفعيل حركات التوعية الخاصة بالمرأة
٢) مساعدة النساء فى الحصول على حقوقهن
٣) مساعدة النساء فى تسهيلات المشروعات ومساعدتهن فى الحصول على مصدر للدخل

النتائج العامة للدراسة:

١) تدنى المستوى التعليمى للريف عن الحضر حيث يسود الريف تعليم تحت المتوسط وكانت نسبته ، بينما يسود الحضر التعليم الجامعى ونسبته
٢) ازدياد عدد أفراد الأسرة فى الريف عن الحضر
   a. ٣= معدل دخل الفرد فى الريف أقل من معدل الدخل فى الحاض
٣) إنتشار بعض العادات والتقاليد التقليدية فى الريف أكثر من الحضر
٤) تدنى فرص العمل للمرأة الريفية عن المرأة الحضرية
٥) قلة المؤسسات الخاصة بالمرأة فى الريف عن الحضر
٦) ضعف مشاركة النساء الريفيات والحضريات فى القطاع الخاص
٧) إهمال وسائل الإعلام لدور المرأة فى التنمية وتركيزه على طبقة معينة من النساء

٨) المحاكاة : الرغبة فى التقليد إنتشار الموروث الثقافى
٩) ضعف المشاركة النسائية فى الريف أكثر من الحضر
١٠) ضعف المشاركة السياسية للمرأة
١١) عدم وجود قانون رادع حتى الإن يحمى حقوق المرأة
١٢) ضعف المؤسسات فى تمويل الحملات الخاصة بالنساء
١٣) ضعف المعرفة بالتنمية المستدامة وبرامجها
١٤) عدم تكافؤ الفرص فى الريف عن الحضر وخاصة فيما يتعلق بالعمل والتعليم .

توصيات الدراسة :

١) تهيئة البنية الأساسية المشجعة للسيداتالرغبات للدخول فى سوق العمل
٢) إعداد كوادر متميزة ذات مهارات مؤائمة لسوق العمل وبناء شخصيات رائده قادرة على خوض المنافسة
٣) تأهيل المرأة الدخول إلى سوق العمل والإستفادة من مهارتهم وتنميتها من خلال برامج التأهيل والتطوير
٤) ربط مجالات التدريب بفرص التشغيل والموارد المتاحة
٥) خلق شبكة التواصل وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة
٦) ربط السيدات الرغبات فى إقامة مشروعات صغيرة أو متوسطة مع الجهات التي تقدم خدمات تنمية الأعمال وكذلك مدهم بكافة المعلومات الخاصة بالتنمية
٧) عقد دورات تدريبة وورش عمل لتنمية الشابات وخلق قنوات التواصل والحوار
٨) عقد دورات تدريبة لتمكين المرأة وتدريبهم على بعض الحرف الفنية واليدوية وتنمية مهارتهم لخلق فرص عمل
٩) إقامة حملات للتوعية بأهمية تعليم الفتيات
١٠) ضمان حصولهن على الخدمات الصحية

المصادر والمراجع

[i] **أعمال المجلس القومى للمرأة : تقرير المنتدى الإقتصادى العالمى (اليونسيف) (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار وزارة التضامن الإجتماعى ،إحصائيات مركز التعبئة والإحصاء ، القاهرة ، ٢٠١١**

[ii] **مهدى محمد القصاص: تصميم البحث الاجتماعى، مكتبة مشالى، المنصورة، ٢٠١٠، ص ١١٩**

(١): عدلى على أبو طاحون : المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، الإسكندرية ،٢٠٠١،ص١٩

(٢)عبد الله عثمان الكوح : معوقات تمكين المرأة العربية ،تحليل سوسيولوجى ،جامعة عين شمس ،٢٠١٦،ص٢٦٩

أمارتياسن : التنمية حرية (مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل المرض الفقر . ترجمة شوقى جلال ، المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،٢٠٠٤، ص٧

وفاء أحمد عبدالله : المشاركة الشعبية والتنمية – معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٩،ص١:ص٤

هبة محمد أحمد قاسم : العوامل الإجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة العاملة فى تنمية المجتمع ، دراسة ميدانية على عينة من العاملات، مدينة سوهاج ، ١٩٩٤

(٢): حسين عبد الحميد راشوان : المرأة والمجتمع ،دراسة فى علم إجتماع المرأة ، الإسكندرية ،٢٠١١، ص٢

(٣): مطبوعات المجلس القومى للمرأة مكتب شكاوى المرأة ، دراسة العنف ضد النساء فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ،ص١.

(١)محمد عبد الكريم الحورانى : النظرية المعاصرة فى علم الإجتماع ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ٢٠٠٨، ص١٠٩:ص١١٨

([x]) محمد على محمد: تاريخ الفكر الاجتماعي الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ٣١٩.

(١) فيليب جونز : النظريات الإجتماعية والممارسات البحثية ، ترجمة محمد ياسر الخواجة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠، ص٧٨

(٢) جاك هارمان : ترجمه العياشى عنصر ، خطابات فى علم الإجتماع فى النظرية الإجتماعية ، القاهرة ،(د–ت) ص٧٩

(١) عدلى على أبو طاحون : المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية المحلية ، دراسة على عينة من نساء الأسر الزراعية بقرية خورشيد محافظة الإسكندرية ،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ،٢٠٠١

(١) الجوهرةآل سعود(قضايا سياسات توظيف المرأة السعودية الوهلة فى الوظائف المتاحةوإمكانية زيادة الفرص الوظيفية المناسبة لها فى القطاعين العام والخاص ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الملك سعود ، الرياض، ٢٠٠٥، .

(١): نوال السعداوى : المرأة العربية وعقبات التنمية ، والمستقبل العربى ، لبنان ، بحث مقدم لمؤتمر الإقليمى الثانى للمرأة فى الخليج ،١٩٨١،ص١٣

(٢): فوزى عبد الرحمن : الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية : مركز البحوث الإجتماعية والجنائية ،٢٠٠٠،ص١٨٦

(١): نوال السعداوى : مرجع سابق ،ص٧٨

(٢): مريم سليم : المرأة بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩،ص٩٦

(٣): فوزى محمد سعد المعوشرجى : المشاركة الإجتماعية للمرأة الكويتية فى عملية التنمية ، مجلة بحوث الشرق الأوسط فى العلوم الإنسانية والأدبية ، (مركز بحوث الشرق الأوسط) ،جامعة عين شمس ، القاهرة ،٢٠١٥ ، ص٥١٣

[xx] المجلس القومى للمرأة : إحصائيات مركز التعبئة والإحصاء ،القاهرة ، ٢٠١٤ ،ص

[xxi] وزارة التأمينات والشوؤن الإجتماعية ، مراكز لتنمية المرأة ، الإدارة العامة لشوؤن المرأة ، القاهرة ،٢٠٠٣،ص١

[xxii] أحمد إسماعيل حجى : التربية المستمرة والتعليم مدى الحياة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ،٢٠٠٣، ص٥٠

[xxiii] محمد أحمد غنيم : المعوقات الثقافية لتنمية المجتمعات الصحراوية فى مصر ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية القاهرة ، ٢٠١٤،ص١٧٦

[xxiv] صالح سويلم الشرفان (صورة المرأة فى الأمثال الشعبية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ،٢٠١١، ص٣٨

[xxv] إدريس العمرانى : صورة المرأة فى الأمثال الشعبية ، مجلة العلوم القانونيه ، المغرب ، ٢٠١٧ ، ص٢٦٥

[xxvi] Rasmyah Hannoun . Article , Journal,2010 ,AL Najah ,University ,

[xxvii] Compillo ,Fabiola,Gender Women And Development ,Afar me work for ,11 CA's Action in Latin America the Caribbean.1996

[xxviii] Ascher .william, :Guide to sustainable , development,policy.duke .university .Press,2001 :